

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٩٨

الأربعاء، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيسة	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونزاليث دي لينارث بالو
	أنغولا	السيد جيموليكا
	تشاد	السيد محمد زيني
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين

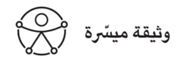
جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

1545097 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/1016، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن المملكة المتحدة ترحب ترحيبا حارا باعتماد القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) بالإجماع. ويعرب المجلس من خلال هذا الاعتماد، عن دعمه الكامل للاتفاق السياسي الليبي الذي وقع الأسبوع الماضي، ولحكومة الوفاق الوطني التي مقرها في طرابلس، والتي تعهد الموقعون بتشكيلها. ونرحب بالعملية الجارية الآن للانتقال إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني تلك خلال الأسابيع المقبلة، ونطلب من الممثل الخاص للأمين العام مواصلة بذل جهوده للدفع قدما بذلك التقدم، تحقيقا لهذه الغاية. إننا نحث جميع أولئك الذين لم يوقعوا الاتفاق بعد على أن يقرروا تأييده الآن، والعمل مع حكومة الوفاق الوطني، بمجرد تشكيلها. والباب مفتوح ويد الصداقة ممدودة.

تعتبر هذه الاتفاقية تتويجا لأكثر من عام من المفاوضات المعقدة بين الأطراف الليبية. وكانت هناك مشاكل من قبل، ولكن لدينا في هذا الاتفاق، حل سياسي بقيادة ليبية من شأنه معالجة الأزمات السياسية الأمنية والاقتصادية والمؤسسية التي تواجه البلد. إننا نثني على جميع الذين عملوا وثابروا معا، من أجل التوصل إلى توافق، تحقيقا لما فيه مصلحة الشعب الليبي. وأود أيضا أن أشيد بدور الأمم المتحدة فيما يخص بتيسير إبرام الاتفاق. وأضم صوتي إلى أصواتنا جميعا، لأشيد بطاقة وحماس الممثل الخاص للأمين العام كوبلر خلال هذه العملية. وأود أيضا التعبير عن شكري الشخصي لجميع أعضاء المجلس، والوفود الأخرى المعنية، بما في ذلك وفد ليبيا، على تعاونهم في صياغة القرار والتفاوض بشأنه.

وبعد أن وقع الاتفاق، حان الوقت الآن لأن توقف جميع الدول الأعضاء تقديم دعمها لأي مؤسسة ليبية موازية خارج الاتفاق، تدعي أنها السلطة الشرعية، ووقف الاتصال الرسمي بها. إن القيام بذلك أمر ضروري للحفاظ على سلامة مؤسسات الدولة الليبية ووحدتها، بما في ذلك المؤسسات المالية

للدولة، وشركة النفط الوطنية. ويشكل ذلك أفضل وسيلة لضمان عمل تلك المؤسسات لما فيه مصلحة كل الليبيين.

يأتي الاتفاق والقرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، في وقت حاسم بالنسبة لليبيا.

وقد اتاح عدم الاستقرار وانعدام الأمن المجال أمام الجماعات الإرهابية، بما في ذلك داعش وتنظيم القاعدة، لتهديد الليبيين ودول المنطقة. وازدادت الحالة الإنسانية سوءا، وتفاقمت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وازدهرت العصابات الإجرامية، مما أدى إلى تفاقم أزمة الهجرة في البحر الأبيض المتوسط. وانتشرت الأسلحة والذخيرة، مما عمل على تصعيد العنف واستمرار تقويض الاستقرار والأمن. وبالتالي فإننا نؤيد بقوة دعوة مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء لتقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل وضع مجموعة منسقة من تدابير الدعم لبناء قدرة حكومة الوفاق الوطني. وتقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لأداء دورنا في ذلك الجهد.

إننا باتخاذ القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) اليوم، نبعث برسالة جماعية قوية مفادها التزام المجلس تجاه ليبيا وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية تحت قيادة حكومة وفاق وطني واحدة. ولكن هذه مجرد بداية العملية من أجل ليبيا، ولذلك يجب علينا أن نضاعف جهودنا للمساعدة على ضمان تحقيق الإمكانات الهائلة للاتفاق. وعند القيام بذلك، يمكننا المساعدة على تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر لجميع المواطنين الليبيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كل القيادة التي اضطلع بها فيما يتعلق بالقرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥).

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيد الاتحاد الروسي اتخاذ قرار اليوم ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، مسترشدا بالحاجة إلى إيجاد طريقة فورية لاستعادة سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ونحن نشكر شركاءنا على مراعاتهم الشواغل المتعلقة بضمان الطابع التمثيلي الواسع النطاق للعملية السياسية. وممثلو روسيا يشاركون بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة العملية السياسية بين الليبيين، بما في ذلك في إطار صيغة روما. ونحن مقتنعون بأن الدعم الدولي يجب أن يكون جماعيا، كما هو الحال في الأزمات الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتقع على عاتق الجهات الفاعلة الخارجية مسؤولية كبيرة تتمثل في مساعدة الليبيين على تحقيق الاستقرار المحلي، والتصرف على أساس مواقف موحدة.

ونحن نتوقع من الليبيين أن يبدأوا في أقرب وقت ممكن بتنفيذ الاتفاق المبرم بوساطة الأمم المتحدة. ونرى أن المهمة ذات الأولوية لحكومة الوفاق الوطني في المستقبل هي التوصل إلى اتفاق مع جميع القوى السياسية المؤثرة بشأن إنشاء أجهزة دولة قوية وشاملة للجميع. ونحن نعرب عن دعمنا للجهود المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة. ونعتقد أن مهمة منظمتنا العالمية هي التعاون مع جميع القوى الوطنية من أجل تحقيق المهمة الأساسية المتمثلة في ضمان المصالحة الوطنية بين الليبيين. ولا يمكن حل المشاكل الليبية إلا من الليبيين أنفسهم.

وندعو جميع قطاعات المجتمع الليبي إلى الوحدة من أجل القضاء على التهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من التنظيمات الإرهابية التي تستغل الاضطراب والفوضى السائدين لمصالحها. إن إعادة الاستقرار والوحدة في ليبيا سيساعدنا على إنجاز المهمة الهامة المتمثلة في تعزيز التنمية المستدامة، وهو أمر يصب في مصلحة الشعب الليبي وكل شمال أفريقيا.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥). وهذا القرار الهام يقدم التأييد

الجماعي الكامل من المجلس للاتفاق السياسي الليبي المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، كما فعل عدد من الوزراء بحضورهم في الصخيرات أو روما.

ونعرب عن تقديرنا للمفاوضين الذين تحملوا مسؤولياتهم وأعطوا الأولوية لمصلحة بلدهم قبل طموحاتهم الشخصية. فقد تمكنوا من إيجاد الحلول التوفيقية الضرورية ووفروا لمواطنيهم في نهاية المطاف أفقا للخروج من الأزمة. كما نهنئ برناردينو ليون ومارتن كوبلر، اللذين عملا على دعم المفاوضات بلا كلل.

المرحلة السياسية التي توشك على الانتهاء لا تشكل نقطة الوصول ولكنها نقطة الانطلاق. ونحن جميعا نعرف أن الأسابيع المقبلة ستكون حاسمة. وللأمم المتحدة والدول الأعضاء دور حاسم يؤدونه وذلك بتقديم دعمهم الكامل للحكومة المقبلة، بما في ذلك في مجال الأمن من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا ومكافحة الإرهاب. وستؤدي فرنسا، ولا سيما بالتعاون مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، بدورها الكامل. فلا نخدعن أنفسنا - سيقوم جميع الذين يسعون إلى تقويض العملية باختبار السلطات الجديدة في وقت قريب. ونقول للمقوضين إنه لا يزال هناك متسع من الوقت للانضمام إلى الدينامية الإيجابية التي بُدئت، ولكن إذ استمروا في نهجهم المُعرقِل، فإن مجلسنا سيحملهم في القريب العاجل جميع العواقب.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أثني شخصيا على زملائي الخمسة ممثلي الأردن وتشاد وشيلي وليتوانيا ونيجيريا الذين ستنتهي عضويتهم في المجلس قريبا. وسنفتقدهم، ولكن بوسعهم أن يفخروا بما أنجزوه هم وأفرقتهم. كما أود أن أتمنى كل النجاح للأعضاء الجدد في المجلس الذين سينضمون إلينا في ١ كانون الثاني/يناير.

وقد أثبت المجلس في الآونة الأخيرة حيويته وقدرته على العمل. ونحن ننهي العام بعدة خطوات مفعمة بالأمل باتخاذ القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) الذي يفتح طريقا هشا ولكنه حقيقي نحو تحقيق السلام في ليبيا؛ والقرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥)، الذي يجسد التزامنا الكامل وتصميمنا على استئصال آفة داعش؛ والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو القرار الأول بشأن المسار السياسي في سورية منذ نشوب الأزمة هناك. فلنعمل معا بلا كلل على تعزيز بذور الأمل هذه. وإذا جاز لي القول، فنستلهم من الروح التي سادت في باريس - روح المرونة والوحدة التي انبثقت بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في بلدي وأدت إلى ميلاد القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥) ضد داعش. كما كانت الروح التي سادت باريس هي التي جسدت الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وجعلت منها نجاحا تم الترحيب به في جميع أنحاء العالم، ورمزا راقيا للعمل المتعدد الأطراف الذي نجله جميعا، خدمةً للمثل العليا للأمم المتحدة.

السيدة قعوار (الأردن): سيدتي الرئيسة، يرحب الأردن بتوقيع أغلبية ممثلي القوى والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع الليبي والعشائر الليبية، على الاتفاق السياسي الليبي الذي رعته الأمم المتحدة يوم ١٧ كانون أول/ديسمبر في مدينة الصخيرات، والهادف إلى إنشاء حكومة الوفاق الوطني. ويشيد الأردن في هذا الصدد بالجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام السيد مارتن كوبلر، وبجهود مملكة المغرب الشقيقة ودول جوار ليبيا التي استضافت ودعمت الحوار السياسي الليبي خلال الفترة الماضية.

لقد صوت الأردن اليوم لصالح القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) الذي قدمته مشكورة المملكة المتحدة انطلاقا من قناعتنا الكاملة بضرورة توفير الدعم الدولي للإتفاق السياسي وحكومة الوفاق الوطني المقبلة. ونأمل بأن يشكل هذا الاتفاق خطوة مهمة في استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، وتحقيق تطلعات الشعب الليبي الشقيق في إعادة بناء دولته وحماية وحدتها، وأن يساهم في تحسين الأوضاع الإنسانية في ليبيا

وتحقيق التنمية الاقتصادية هناك. ويؤكد الأردن في هذا الصدد على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير الدعم اللازم لحكومة الوفاق الوطني في مختلف المجالات كما ورد في القرار وفي بيان روما الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ووفقا للأولويات والمتطلبات الليبية.

ويجب أن يضمن المجتمع الدولي عدم وجود فراغ سياسي في ليبيا. وعليه، نؤكد على أهمية الحكومة الحالية وضرورة أن يعمل المجتمع الدولي على تقديم المساعدة والعون لها في تصريف الأعمال ومواجهة التحديات الصعبة لحين تشكيل حكومة وفاق وطني. ونأمل بأن يأخذ الممثل الخاص للأمين العام هذه المخاوف بعين الاعتبار.

ويدعو الأردن، كما نص القرار مجلس الرئاسة الذي تشكل، إلى العمل وبشكل سريع على تشكيل حكومة الوفاق الوطني خلال فترة ٣٠ يوما التي نص عليها الاتفاق والانتهاء من الترتيبات الأمنية لتحقيق الاستقرار في ليبيا. لقد استغلت قوى التطرف والإرهاب المتمثلة في عصابات داعش وغيرها من الخوارج حالة الاقتتال الداخلي الليبي وتدهور الأوضاع فامتدت لتسيطر على مناطق استراتيجية وهامة في ليبيا. وعليه نشدد على ضرورة التصدي الفعال والشامل للإرهاب في ليبيا، وذلك في إطار شراكة دولية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية والمؤسسات الشرعية التي أسسها اتفاق الصخيرات.

وفي النهاية، يؤكد الأردن على ضرورة الالتزام بحماية سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الترابية ووحدتها الوطنية ويشدد على ضرورة أن يبقى مجلس الأمن داعما لشعب ليبيا الشقيق في مسيرته نحو مستقبل أفضل يعيش في الليبيون جميعا بحرية وكرامة وأمن واستقرار على أرضهم الطيبة والمعطاءة.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تشيد إسبانيا باتخاذ القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) بالإجماع، مما يدل على اعتراف المجتمع الدولي بالجهود الرامية إلى مواصلة الحوار من أجل جمع الليبيين معا، تحت إشراف الأمم المتحدة. وتوجت تلك الجهود في ١٧ كانون الأول/ديسمبر باتفاق الصخيرات، الذي حضر التوقيع عليه وزير الخارجية والتعاون.

وباتخاذ مجلس الأمن اليوم للقرار، فإنه يشير إلى الدعم الداخلي الواسع للاتفاق ويضفي عليه الشرعية الدولية. ويعمل القرار بمثابة تذكير لجميع الأطراف والقطاعات في المجتمع الليبي بالحاجة الملحة إلى المشروع المشترك الذي يمثله الاتفاق. كما أنه يذكرنا بضرورة إخضاع الأشخاص الذين يعرقلون أو يعطلون العملية الانتقالية للمساءلة. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على ثلاث أفكار.

أولا وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان تعزيز الاتفاق بحصوله على أكبر قدر ممكن من توافق الآراء على الصعيد الداخلي. ونرى أن الرسالة التي عممت على مجلس الأمن اليوم لا تتسق مع الروح البناءة التي يتطلبها المجتمع الدولي أو يتوقعها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة في النزاع الليبي. ثانيا، من الأهمية البالغة بمكان أن تعمل جميع الأطراف معا لتنفيذ الاتفاق وإنشاء حكومة الوفاق الوطني. وذلك هو السبيل الوحيد لتسوية الأزمات الإنسانية والاقتصادية الخطيرة في البلد، وللتصدي للتهديد الأمني الذي يمثله وجود تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية على الأرض الليبية. ثالثا، من الضروري أن يبقى المجتمع الدولي، إلى جانب جميع بلداننا، على استعداد للعمل على تعزيز وتوسيع دعم جميع الليبيين للاتفاق، بما يمكن من تشكيل حكومة جديدة في طرابلس التي تبقى آمنة، وعاصمة للبلد الموحد.

ومنذ بداية الأزمة، ما برحت إسبانيا تؤيد بشدة قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فضلا عن أعمال الممثلين الخاصين للأمين العام، السيد ليون والسيد كوبلر. وأود أن أبرز أهمية الأعمال الجيدة التي أنجزها السيد مارتن كوبلر،

الذي تمكن من المضي إلى أبعد من الأساس الذي يوفره الاتفاق والأسماء التي اقترحها سلفه بعد مشاورات شاملة لجميع الأطراف ومكثفة. فالأزمة لا تسمح بالحلول المرتجلة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام بلدي تجاه الشعب الليبي، الذي أثبته دعمنا السياسي للعملية، الرامي إلى تحقيق السلام في ليبيا ووحدة أراضيها، ولكن أيضا التزامنا بتقديم المساعدة الإنسانية والتصدي لشبكات الاتجار بالبشر. ونحن على أهبة الاستعداد لتوسيع نطاق تعاوننا ليشمل حكومة الوفاق الوطني حال تشكيلها، لكي تتمكن من تحقيق ما كان يعرفه بدقة شديدة مارتن كوبلر بأنه السلام، والأمن والازدهار في بلد موحد.

السيد جاو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٩ (٢٠١٥). وأحرزت عملية الحوار السياسي الليبية تحت رعاية الأمم المتحدة تقدما هاما في الأيام الأخيرة. وترحب الصين بتوقيع الأطراف الليبية المختلفة على الاتفاق السياسي الليبي، وإعلان التشكيل السريع لحكومة وفاق وطني. فذلك تجسيد للأمل الصادق للشعب الليبي والأطراف المختلفة في ليبيا من أجل تحقيق استقرار الحالة السياسية المحلية والإسراع بتحقيق السلام والاستقرار.

وما فتئت الصين تدعو دوما إلى التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الليبي وتدعم بفعالية الحوار السياسي الليبي وتشارك فيه، مع دعمها لجهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما جهود الأمم المتحدة. ونأمل أن تقوم الأطراف في النزاع الليبي في وقت مبكر بالتنفيذ الفعال للاتفاق السياسي، والنهوض بالعملية السياسية الشاملة للجميع، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وتحقيق المصالحة الشاملة وإعادة الاستقرار الوطني. والصين على استعداد للانضمام إلى جميع الأطراف المعنية في مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا وفي المنطقة.

السيد راميريز كارينيو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية باتخاذ القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) بالإجماع. ونعتقد أن القرار بمثابة مبادرة هامة تعبر عن الالتزام السياسي لمجلس الأمن بأسره بدعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع عليه في ١٧ كانون الأول/ديسمبر في المغرب – وهو ثمرة جهود الوساطة التي دعمتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ونود أن نشيد بالجهود التي بذلتها الأطراف المختلفة التي تمثل الشعب الليبي، وعلى وجه الخصوص، الجهود التي بذلها الممثلان الخاصان للأمين العام اللذان يمثلان الأمم المتحدة، السيد برناردينو ليون، وفي الوقت الحالي، السيد مارتن كوبلر. ويحدو بلدنا كل الأمل في أن يعزز التوقيع على الاتفاق السياسي التوصل إلى حل سياسي نهائي للنزاع المسلح في ليبيا، التي ظلت غارقة في الفوضى والعنف منذ التدخل العسكري في عام ٢٠١١ الذي أثر سلبا على كل جانب من البلد، ولا سيما المجالين السياسي والأمني، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتمتع بحقوق الإنسان في تلك الدولة الأفريقية الشقيقة.

إن فنزويلا أيدت دوما التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وفي ذلك السياق، نود أن نعرب عن دعمنا لتشكيل حكومة للوفاق الوطني تكفل تحقيق السلام والاستقرار، وتتصدى للتحديات الإنسانية والاقتصادية والأمنية الرئيسية، وتستأصل الجماعات الإرهابية التي تعمل في ذلك البلد وفي شمال أفريقيا، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجماعة أنصار الشريعة، وتنظيم القاعدة، التي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

وعلى حكومة الوفاق الوطني التي ستشكل في ليبيا أن تتخذ جميع التدابير اللازمة بدعم من المجتمع الدولي، من أجل وضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة مع الجماعات

الإرهابية والجهات المسلحة من غير الدول التي تعمل في ليبيا وفي جميع أنحاء القارة الأفريقية، وتؤجج النزاع في العراق وسوريا. لقد اتخذ مجلس الأمن قرارات في ذلك المجال لا بد من تنفيذها تنفيذا صارما. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تعمل السلطات الليبية الجديدة بصورة حاسمة لضمان تعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها وحماية هذه الحقوق.

وفي ذلك الصدد، نحثها على تعزيز تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية لتيسير تسليم سيف الإسلام القذافي، حتى يمكن تقديمه للمحاكمة بنزاهة وفقا للإجراءات القانونية الواجبة.

يدرك بلدنا التحديات الكبيرة التي تواجه المرحلة الجديدة من العملية الليبية. لذلك، يجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لمساعدة ليبيا على حل أزمتها المؤسسية والأمنية المستعصية وبالتالي منع تصعيد النزاع. ونحث السلطات في حكومة الوفاق الوطني الجديدة على ضمان الإدارة السيادية لمواردها الطبيعية، خاصة النفط، لصالح الشعب للمساعدة في التغلب على الحالة الاجتماعية الخطيرة في البلد. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الموارد اللازمة للشعب الليبي للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية الهشة التي تواصل التدهور نتيجة للقتال الذي طال أمده بين مختلف الفصائل. وللأسف، يستغل المهربون والمتجرون بالأشخاص الحالة للتربح من آلام ويأس الليبيين الذين يسعون إلى الهروب من الظروف الرهيبة التي يعيشون فيها.

في الختام، إننا ندعو جميع أطراف النزاع الليبي إلى إبداء الالتزام الصادق والإرادة السياسية المُخلصة للتوصل إلى حل سياسي للحالة. ونحث الأطراف التي لم توقع بعد على الاتفاق على الانضمام إلى هذا المسعى من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية. وينبغي أن تكون الأولوية لرفاه أبناء الشعب وحماية حقوقهم الإنسانية واحترام حقهم في تقرير المصير والسيادة والسلامة الإقليمية والمصالحة الوطنية بين جميع الليبيين من دون تفضيل لأي مجموعة وبصرف النظر عن المواقف السياسية أو الدينية أو الانتماءات العرقية.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب نيجيريا بالتوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر في الصخيرات بالمغرب، والذي يبرهن على قبول الزعماء الليبيين لحل سياسي للنزاع في بلدهم. والآن، وقد اختار شعب ليبيا مسار الحقيقة – المسار المؤدي إلى إحلال السلام الدائم – بعد أن أثبت النزاع الذي دام حوالي خمس سنوات أن الحل العسكري غير قابل للتحقيق. ويمثل الاتفاق خطوة أولى حاسمة الأهمية في تحقيق الاستقرار في البلد. ويجب أن تبدأ الأطراف الآن في تنفيذه بحسن نية.

لقد صوتت نيجيريا مؤيدة للقرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس للتو بالإجماع انطلاقا من إحساسها بالواجب والمسؤولية. والقرار يدل على التزام المجلس بإحلال السلام وتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا. وهو يعالج التحديات الرئيسية التي تواجهها ليبيا، لا سيما التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية لأمن البلد. وتؤيد نيجيريا تأييدا تاما تشكيل حكومة الوفاق الوطني من أجل توحيد البلد ومواجهة تلك التحديات بروح متجددة من العزم. ويجب أن يغتنم شعب ليبيا الوقت والفرصة لإعادة بناء بلده. وفي إطار ذلك المسعى، يجب أن تتضافر جميع الجهود لدعم عملية التعمير الشاملة في ليبيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان موجز للغاية بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

يمثل التصويت بالإجماع اليوم ترحيبا بخطوة هامة وتاريخية اتخذها الشعب الليبي. فخلال العام المنقضي وبتيسير ودعم حثيثين من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عملت طائفة واسعة من أعضاء الحوار السياسي الليبي معا لبناء حكومة شاملة وممثلة للجميع لقيادة البلد إلى الأمام في المرحلة الانتقالية.

وشملت تلك الطائفة المتنوعة أعضاء في مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام ونساء وأعضاء في المجتمع المدني ورؤساء بلديات وقادة أحزاب سياسية ومستقلين. ويؤكد المجلس، من خلال اتخاذ القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) اليوم، على جهودهم الشجاعة ويرحب بالتوقيع على الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات بالمغرب في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. ويبعث المجلس، من خلال هذا القرار، برسالة واضحة مفادها أن حكومة الوفاق الوطني ستصبح الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، على النحو المبين في الاتفاق.

وتحث الولايات المتحدة جميع الليبيين على توحيد صفوفهم دعما للاتفاق السياسي الليبي واغتنام الفرصة التي يتيحها تشكيل حكومة الوفاق الوطني بالعمل معا على تحقيق السلام والاستقرار وسيادة القانون. وكما أشار الممثل الخاص كوبلر، "ستظل الأبواب مفتوحة أمام الذين يرغبون في الانضمام إلينا على درب إحلال السلام". وفي ما يتعلق بأولئك الذين يرفضون المسار الذي حدده الاتفاق السياسي الليبي – وهم الذين يسعون إلى تقويض أمل الشعب الليبي في السلام، فإن الولايات المتحدة ستسعى إلى العمل مع المجتمع الدولي لمحاسبتهم على ذلك.

فعقب الكثير من الاضطراب، يتيح الاتفاق لليبيا فرصة – فرصة لاستعادة الفرص التي أتاحتها ثورة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١. ونعلم جميعا أن حكومة الوفاق الوطني الجديدة ستواجه العديد من التحديات في الأيام المقبلة، ولكن الشعب الليبي لن يواجهها وحده. فستعمل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء عن كثب مع حكومة الوفاق الوطني وقيادتها لضمان التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي وتقديم الدعم إلى الحكومة في شروعها لخدمة الشعب الليبي وحمايته. وإذ تعمل حكومة الوفاق الوطني لتحسين الأمن، سنعمل عن كثب معها لهزيمة الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في ليبيا والقضاء على التهديد الذي تشكله لأمننا الجماعي.

ونشيد من خلال هذا القرار بالإنجاز الهائل الذي للشعب الليبي في إبرام الاتفاق. ونتطلع إلى العمل معا لتنفيذه، ونشكر الممثل الخاص كوبلر وفريق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تفانيهم البطولي في هذه المهمة ونشكر جميع الليبيين من كافة أنحاء البلد الذين عملوا بلا كلل بغية التوصل إلى الاتفاق.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): أود في البداية أن أشكر المجلس على إتاحته الفرصة لي للحديث في هذه الجلسة الهامة. وأشكر وفد المملكة المتحدة على الجهد الذي بذله في صياغة مشروع القرار الذي اعتمده مجلس الأمن منذ قليل (القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥)). وأرحب بوجود السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام، معنا في هذه القاعة وأشكره وفريقه على الجهد الذي يبذلونه لمساعدة الليبيين على التوافق وإخراج بلدهم من الأزمة.

وحيث أن اليوم يصادف ذكرى مولد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، أنتهز هذه الفرصة لأهنئ المسلمين أينما كانوا بهذه المناسبة وأرجو أن تكون ذكراه باعثا للاقتداء برحمته وعطفه واحترامه لمعتقدات الآخرين ونبذه للعنف والظلم. كما أهنئ كل المسيحيين والمسلمين أيضا بمولد المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام الذي يحل بعد يومين. وأرجو أن يكون تزامن المولدين بشارة ليحل الأمن والسلام على كل شعوب الأرض.

لا شك أن الاتفاق السياسي الليبي الذي وقع في الصخيرات بالمغرب الشقيق يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر يمثل علامة فارقة في تاريخ ليبيا. وقد جاء ثمرة لحوار ليبي –

ليبي، استمر لما يزيد عن السنة بإشراف الأمم المتحدة، ممثلة في الممثل الخاص للأمين العام. ورغم أن الاتفاق، كأي اتفاق تفاوضي، لا يمكن أن يلبي بالكامل رغبات كل الأطراف إلا أنه يعكس أفضل ما هو ممكن لتلبية مشاغل الأطراف المختلفة. ويمثل أقصى نقطة يمكن أن يصل إليها الطرفان في محاولة الالتقاء في نقطة واحدة من أجل مصلحة ليبيا وكل الليبيين.

وتنبع أهمية الاتفاق الذي اعتمده مجلس الأمن للتو من دعمه للاتفاق والاجهزة التي ستنبثق عنه، باعتبارها السلطة الشرعية الوحيدة في ليبيا، ودعوته كل الأطراف إلى الالتحاق به والعمل على تنفيذ بنوده.

ومن نافلة القول أن مجلس الأمن لا يفرض شيئا على الليبيين، ولا يعتمد الحكومة ولا رئاستها، فذلك شأن مجلس النواب بكامل أعضائه، وستبقى حكومة السيد عبد الله الثني في السلطة إلى أن يتم تشكيل واعتماد حكومة الوفاق الوطني حسب بنود الاتفاق السياسي.

ويدرك أغلب أبناء الشعب الليبي، إن لم يكن كله، أن هذا الاتفاق الذي جاء بعد أربعة عشر شهرا من التفاوض العسير هو الأمل الوحيد لعودة سلطة الدولة، ومنع اختفاءها كدولة موحدة وذات سيادة. وهو أيضا الأمل الوحيد للخروج من الفوضى ووقف نزيف الدم، وهو الأمل الوحيد لعودة الوئام وتحقيق المصالحة وإقامة العدل وحكم القانون بعد سنوات من الفظائع وسيطرة الخوف وانعدام الأمن في الداخل والتروح واللجوء خارج البلد.

ولقد حان الوقت لكي يدرك الليبيون بكل فئاتهم أن مصلحتهم في دعم حكومة الوفاق وتنفيذ بنود الاتفاق السياسي. وتقع على المجموعات المسلحة بالدرجة الأولى مسؤولية نجاح الاتفاق أو فشله ومسؤولية إبعاد شبح الحرب، وخاصة عن العاصمة طرابلس.

ولذلك أدعوها إلى قبول الترتيبات الأمنية والمساعدة في عودة قوة الشرطة إلى ممارسة عملها، بعد تزويدها بما يلزم من الأسلحة والمعدات، وتمكين حكومة الوفاق من ممارسة عملها من مقر مؤسساتها بالعاصمة طرابلس. ولا شك أن حكومة الوفاق سوف تعطي الأولوية لإدماج أفراد المجموعات المسلحة في أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية والمدنية وفقا للمعايير المهنية الدولية.

يجب أن يدرك كل أولئك الذين بدأوا ينشطون لعرقلة تنفيذ الاتفاق بأن محاولاتهم للاستمرار في خداع الليبيين لن تنجح، وأن التاريخ سيحكم عليهم بالأنانية والتضحية بمصلحة الوطن من أجل مصالحهم الشخصية، وأنهم لن يحققوا شيئا يفيدهم برفضهم الاتفاق السياسي الذي تحقق بعد أكثر من سنة من التشاور والتفاوض بين الليبيين بتسهيل من الأمم المتحدة، وبعد أن فشلت كل المساعي الأخرى في وقف نزيف الدم وإخراج ليبيا من أزمتها الأمنية والمؤسساتية.

وكما هو واضح من القرار الذي اعتمده مجلس الأمن منذ قليل فإن المعرقلين لتنفيذ الاتفاق، وممارسة حكومة الوفاق لعملها من العاصمة سيتعرضون لعقوبات دولية، وأن المجتمع الدولي عازم على مساعدة الليبيين بقيادة حكومة الوفاق الوطني للخروج من الأزمة. وأنه سيقدم المساعدة في بناء القدرات وتوفير الأمن ومكافحة الإرهاب.

لقد تمكن تنظيم داعش من التمركز في مدينة سرت وتحويلها إلى مستوطنة للأجانب، وذلك بسبب انقسام الليبيين والفوضى السائدة والدعم الذي يلقاه من بعض الدول. كما استطاع أن يعزز وجوده في الشهور الأخيرة بفضل استقطابه لعناصر القاعدة وأنصار الشريعة وبفضل حملة التضليل التي تجد آذانا صاغية لدى الكثيرين من الشباب العاطلين عن العمل ومحدودي التعليم، الذين في الواقع لم يقرأوا كتابا أو مقالا، بل يكتفون بقراءة بعض الجمل في وسائط التواصل

الاجتماعي ويستمعون إلى تسجيلات أدعياء التدين والعلم بأحكام الإسلام.

إن التأخير في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي هو بدون شك مكسب للإرهاب والتطرف، وفرصة لتمدده وانتشاره في جميع أنحاء ليبيا وسيطرته على ثرواتها، وإخضاع الليبيين لشريعة الغاب بقيادة المجرمين والمغامرين من جميع أنحاء العالم.

أقول بصفتي مندوبا لليبيا لدى الأمم المتحدة، لقد لمست لدى كل أعضاء مجلس الأمن رغبة أكيدة وإصرارا على مساعدة الليبيين في الخروج من محنتهم، وهم يتطلعون وجميع أعضاء الأمم المتحدة إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني في أقرب وقت ممكن، كما يتطلعون إلى أن يباشر مجلس النواب مهامه بكامل أعضائه في المكان الذي يتفق عليه، وأن يتعاون الجميع لتنفيذ اتفاق الصخيرات.

لم يعد أمام الليبيين إلا التطلع إلى المستقبل ونبذ أحقادهم والثقة في أنفسهم وفي بعضهم ونبذ فكرة المؤامرة من عقولهم، فلا المجتمع الدولي يتآمر عليهم ولا هم يتآمرون مع الأجنبي على وطنهم. وليس أمامهم إلا أن يضعوا أيديهم في بعضها ويتحدوا لطرد الأجانب الذين يحملون السلاح ويهددون بالسيطرة على بلدهم وموارده، فذلك السبيل الوحيد لكي يتفرغوا لإعادة البناء من أجل مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

وأريد قبل أن أنهي كلمتي أن أشكر الدول الخمس التي تنتهي عضويتها في مجلس الأمن في نهاية هذا الشهر على مساهمتها الفعالة والقيمة في أعمال هذا المجلس، وهي الأردن، تشاد، شيلي، ماليزيا، نيجيريا. كما أريد أن أنبه الأمانة العامة إلى وجود خطأ في مشروع القرار في الترجمة في الفقرة الثامنة من الديباجة، وأن الترجمة لا تعكس أبدا ما هو في مشروع القرار، وأن هذا الخطأ متكرر في عدد من القرارات السابقة، فنأمل أن يتم إصلاحه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للسفير الدباشي ولوفد بلده وللشعب الليبي السلام في الأسابيع القادمة ونحن نقترب من العام الجديد.

كما أود أن أؤكد مرة أخرى على ما ذكرناه بالأمس حينما اعتقدنا أننا نتحدث للمرة الأخيرة، الإسهامات التي لا تقدر بثمن لزملائنا الذين انتهت فترة ولايتهم بالمجلس، لكنهم لن يغيبوا عنا، ونعلم أنهم سيكونوا جزءا هاما من صون السلام والأمن وتعزيز قيم الأمم المتحدة على نحو أوسع نطاقا. لقد تشرفنا كثيرا بالعمل معا.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.